

اقتراح قانون بصفة معجل مكرر
بتمديد المهل القانونية والقضائية والعقدية والضرائبية

مادة وحيدة :

١- يمدد العمل بأحكام القانون ٢٠٢٢/٢٥٧ ويعدل ويضاف اليه تمديد العمل بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٣٧ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦ من تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٣ لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ ومن تاريخ ٢٠٢٢/١/١ ولغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٢- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

السيد غازي زكري
مفتي

الاسباب الموجبة

بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ صدر القانون رقم ٢٥٧ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢ تاريخ ٢٠٢٢/١/١٣ مدد بموجبه العمل فقط بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٧ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦ (تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية والضرائية وتعليق أقساط الديون).

إن مجلس النواب أقرّ فقط تمديد العمل بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٢١/٢٣٧ دون أحكام المادة الثانية منه.

فعلى الرغم من أن القانون رقم ٢٠٢١/٢٣٧ المذكور المعنون " قانون تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية وتعليق أقساط الديون" إلا أن المادة الثانية منه التي لم تتضمن تمديد العمل بأحكامها في القانون رقم ٢٥٧ وهي التي تضمنت تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية والضرائية وبالتالي فإن المهل المذكورة غير مشمولة بالتمديد الأخير. فاضحى عنوان القانون غير مطابق على مضمونه، الامر الذي يشوبه الغموض والالتباس ويقتضي تصحيحه حتى لا يقع المواطن باي التباس، ومن جهة اخرى أنّ الاوضاع السائدة من تاريخ صدور القانون ٢٥٧ ، من اعتكافات وعدم حضور معلن وغير منتظم لموظفي القطاع العام الى مراكز عملهم تجعل العجلة الطبيعية لاعمال القطاع العام غير مستقرّة الامر الذي يلحق بالمواطن اضرارا فتهدر حقوقه، في حين ان من واجب المشرع المحافظة على هذه الحقوق وفتح المجال لكل مواطن من ممارسة حقوقه خاصة وان المهل العقدية والقانونية والقضائية عادت للسريان بعد التعليق الاول بالقانون ٢٣٧ / ٢٠٢١ الامر الذي يوجب تمديد جميع المهل القانونية والعقدية والقضائية والضرائية لغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١

وحفاظاً على الحقوق جننا باقتراح القانون المعجل المكرر وبمادة واحدة:

"يمدد العمل بأحكام القانون ٢٠٢٢/٢٥٧ ويضاف اليه تمديد العمل بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٣٧ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦ من تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٣ لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ ومن تاريخ ٢٠٢٢/١/١ لغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١ ."

في ضوء كل ما تقدم جرى تقديم اقتراح القانون المعجل المكرر المرفق، أملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره نظراً للعجلة القصوى ولعدم إفساح المجال أمام مراجعات ودعاوى مرهقة للمواطنين ولل قضاء واسقاط الحقوق بفعل الوضع السائد.